إلغاء قسم «الإدارة العامة»

مجلس «الجامعة» يقر الخطة المطورة لكلية الإدارة بـ (١٢٥) ساعة مكتسبة

□ الدوحة - هديل صابر:

ألغى مجلس إدارة جامعة قطر قسم «الإدارة العامة» ضمن الخطة الدراسية المطورة التي تم اعتمادها مؤخراً لكلية الإدارة والاقتصاد مبقياً على قسم المحاسبة، قسم إدارة الأعمال، وقسم الاقتصاد، وتندرج تحت هذه الأقسام أربعة تخصصات منهجية تلبية سوق العمل وهي: المحاسبة، المصارف والدراسات المالية، إدارة الأعمال والاقتصاد، علماً بأن هذين القرارين سيسريان ويطبقان على الطلبة المستجدين للعام الجامعي ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م.

وأوضح الأستاذ الدكتور مختار متولي عميد كلية الإدارة والاقتصاد خلال اجتماع عقده وأعضاء الهيئة التدريسية بالكلية ظهر أمس بقاعة عائشة أم المؤمنين لشرح تفاصيل الخطة الدراسية المطورة للطالبات المستجدات بأن قرار الإلغاء الذي صدر من قبل مجلس إدارة الجامعة الموقر لقسم الإدارة العامة لم يكن قراراً وليد عشية وضحاها بل كان نتاج دراسات علمية معمقة أوضحت عدم جدوى هذا القسم من حيث مخرجاته التي لم يعد عليها طلب في مواقع العمل المختلفة.

وأضاف أن هذا القرار جاء متوازناً مع قرار اعتماد الخطة الدراسية المطورة ومترجماً لسياسة الجامعة نحو نوعية البرامج المختارة التي تسير بشكل متواز واحتياجات العصر ومتطلباته، خاصة وأن دولة قطر أصبحت دولة ديناميكية تضع نصب عينيها التطور الصناعي والتجاري الحاصل بكافة الدول المحيطة إضافة للعولمة التي شقت طريقاً إلينا من خلال العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري على المستوى العالمي، فهذه مؤشرات تحتم علينا كدولة أصبحت بارزة على خريطة العالم صناعياً وتجارياً تغذية أبناء هذا الوطن وبناته من خلال الدراسة والبحث العلمي بأهم المصطلحات التي تخدم لغة التجارة وهي لغة العصر، لذا تطلعت جامعة قطر للالتفات لكلية الإدارة والاقتصاد وإعادة بنائها وهيكلتها بما

□ الدكتور مختار متولي

يتناسب واحتياجات سوق العمل وهذا يتضح من خلال طرح تخصص المصارف والدراسات المالية حيث يُعد هذا المجال من أهم قطاعات الدولة إذ يعتبر ركيزة أساسية لها.

ونوه بأن الكلية وخلال سنوات ستة قادمة سوف تطبق الخطة الدراسية المطورة والخطة الدراسية القديمة مما قد يشكل عبئاً عليها مطالباً طلبته وطالباته بضرورة الالتزام كل حسب خطته الدراسية حتى لا تعاق عملية التسجيل.

وأوضح الدكتور مختار متولي أن الخطة الدراسية المطورة تشتمل على (١٢٥) ساعة دراسية مكتسبة بعكس ما كانت عليه سابقاً مشيراً إلى أن الغاية لا تكمن في عدد الساعات الكثيرة وإنما الغاية في زيادة عمق المقررات والدراسات المعتمدة، لذا تم التدارس حول اختصار بعض المقررات الدراسية التي تحمل نفس المضمون والفحوى واستخلاص مقرر دراسي ذي بُعد علمي عميق يعتمد على التحليل وهذا لاعتماد الخطة الدراسية المطورة على الأسلوب العلمي والعملي المنطقي في التدريس بعيداً عن النظرية لذا حاولنا تقسيم الدراسة لجانبين عملي ونظري لمزيد من ترسيخ المعلومة الصحيحة في الطالب.

وأشار إلى أن دراسة المقررات ستتم باللغة الإنجليزية لتفعيل ما تم ذكر من أن اللغة الإنجليزية هي لغة التجارة العالمية، إضافة لتركيز على مهارات استخدام الحاسب الآلي، لذا تم تخصيص سنة تاسيسية ضمن سنوات الدراسة في الكلية تعنى بطرح بعض المقررات التي تؤهل الطالب لمقررات الكلية حيث تحسب مقرراتها بـ ٢٤ ساعة مكتسبة مقسمة على فصلين دراسيين وهما خريف وربيع ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، حيث ستسجل كافة الطالبات المستجدات والملتحقات بهذه السنة التاسيسية لغة إنجليزية (١) حاسب آلي، ولغة عربية كفصل أول، أما خلال الفصل الدراسي الثاني فسيكون على الطالبة تسجيل لغة انجليزية (٢)، ورياضيات، وثقافة إسلامية، حيث عقب هذه السنة التاسيسية سيتم تحديد الملتحقات بالكلية من غيرهن، على أن تكون هنالك فرصة ثانية للاتي أخفقن في الاختبارات، وعقب الفرصة الثانية وإن كانت النتيجة بالسالب لا تقبل الطالبة بالكلية دلالة على عدم قدرتها على مواكبتها لمقررات الكلية.

وعرج خلال حديثه مبدداً الشائعات التي تناقلتها الأوساط الطلابية عن عدم احتساب السنة التاسيسية ضمن متطلبات درجة البكالوريوس، قائلاً: إن السنة التاسيسية التي تندرج ضمن الخطة الدراسية المطورة لطلبة كلية الإدارة والاقتصاد تحتسب ضمن سنوات التخرج أي متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس بعكس ما هو متبع في كليتي العلوم والهندسة.

وفي سؤال خاص لـ «الشرق» حول تطبيق الخطة الدراسية المطورة على طالبات برنامج التعليم الموازي، أجاب قائلاً: إن هذه القضية مازالت في طور البحث والدراسة، حيث ليس بالإمكان تطبيقها على طالبات برنامج التعليم الموازي جزافاً دون التحقق من جدواها، خاصة وأن هنالك ما يعوق هذه العملية من حيث الإمكانيات، إضافة لمدى مستوى التدريس بالموازي، حيث لابد من الحفاظ على مستوى عال من الأداء كيلا تفقد الكلية الاعتراف الدولي من قبل الهيئات العالمية بقوة الخطة الدراسية، لذلك هنالك بعض الحلول المطروحة بالنسبة للتعليم الموازي وهو الموافقة على دمج طالبات برنامج التعليم الموازي بطالبات النظام الصباحي، كما هو الأمر بجامعتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، كما نتمنى زيادة الإمكانيات وهذا للتطوير أكثر فأكثر.

وحول الأعداد الملتحقة بالكلية قال موضحاً، إن الأعداد في زيادة واضحة وقد وصلت لمائتي طالبة، لذا فإن إدارة الكلية سوف تقوم بوضع سقف قد لا يزيد على هذا العدد، والسبب أن إمكانيات الكلية لا تسمح بأكثر من ذلك.

وحول الانتقال لمباني كلية الإدارة والاقتصاد، أشار حول هذا الصدد إلى أن كافة المؤشرات تدل على أن مع بداية العام الجامعي المقبل ٢٠٠٢/٢٠٠٣م سوف يباشر الطلاب دراستهم في مبنى كلية الإدارة والاقتصاد، إلا أن مبنى البنات مازال بحاجة لوقت قد يصل لعامين ليس أكثر لمباشرة الدراسة فيه.

وحول مجالات العمل المتاحة أمام الطالبات، أوضح مستبشرا خيراً أن متخرجات الخطة الدراسية المطورة سوف تقطع الطريق على نظرائهن من متخرجات الخطة الدراسية القديمة، حيث سوف يتلقف المجتمع متخرجة متمكنة من عملها، عارفة بدورها، مواكبة للعصر من خلال اكتساب لغة التجارة العالمية، بكافة قطاعات الدولة الحكومية منها والخاص والأمنية، ونحن كمحل مسؤولية واثقون كل الثقة بمخرجات هذه الخطة التي أقرت عقب «٢١» مقترحاً قدم لكبرى الدول الأوروبية، التي هنأت الجامعة على هذه الخطة المطورة، التي تحاكي احتياجات سوق العمل.

هذا وستبدأ اليوم عملية الإرشاد الأكاديمي للطالبات المستجدات في كلية الإدارة والاقتصاد وسيستمر لثلاثة أيام متتالية.